



قوانين الانتخابات والأحزاب السياسية: من منظور المساواة بين الجنسين
التقرير الوطني: الجمهورية اليمنية

إعداد

الدكتور/ محمد مقبل سيف حسن

جامعة عدن

2022

الملخص باللغة العربية

تتطلب قوانين الانتخابات والأحزاب السياسية في الساحة العربية بصورة عامة، والساحة اليمنية بصورة خاصة، لاستيضاح مدى الإمكانيات التي توفرها هذه القوانين للمرأة للمشاركة فيها بصورة فعّالة، وتحقيق نتائج تواكب مكانتها وما تقدمه للمجتمع من جهود لإنجاح هذه الانتخابات بواسطة التصويت للمرشحين، وأيضاً ما تقدمه للأحزاب السياسية من قوة دفع في الحياة السياسية، كون هذه الأحزاب تعتمد اعتماد كبير على أصوات النساء في الانتخابات العامة (البرلمانية والمحلية والرئاسية)، إلا أنها تخلق مئات الأعداء لعدم إشراك المرأة قي قيادة هذه الأحزاب، أو ترشيحها في قوائم المرشحين لاحتلال المقاعد في الانتخابات العامة، ومن بين هذه الأعداء عدم توافر الصفات القيادية لدى المرأة في قيادة الأحزاب أو لكسب أصوات الناخبين، وتحقيق نتائج باهرة في الانتخابات.

أما المرأة اليمنية، فإن المشاركة السياسية لها تعد من أهم المحطات والتجارب التي تكسبها الخبرة والتمرس في اتخاذ القرارات، بالنظر لما لهذه المشاركة من أهمية في الارتقاء بفكرها السياسي وثقافتها الاجتماعية وتعزيز قدراتها القيادية، فهي تمارس حقها في المشاركة في الانتخابات العامة كمرشحة تخوض تلك الانتخابات لتفوز بمقاعد البرلمان، أو مقعد من مقاعد المجالس المحلية، الأمر الذي يساعدها في المشاركة في صياغة السياسة التشريعية للدولة، أو رسم ملامح التنمية الشاملة في المجتمع في مختلف المجالات. كما تعد مشاركتها في الأحزاب السياسية وانخراطها في عضوية هذه الأحزاب تعد الخطوة الأولى نحو تثبيت أقدامها في الحياة السياسية. وبعد نجاحها في أن تتبوأ مراكز قيادية في هذه الأحزاب تمهيداً لتوليها مواقع رئيسية في مراكز اتخاذ القرار في سلطة الدولة، إلا أن هذا النجاح مرهون بالعديد من العوامل، أهمها: تشجيع تلك الأحزاب السياسية للمرأة للارتقاء بمستواها الفكري لتكون قيادية في هذه الأحزاب، وهذا الطموح يصطدم دائماً بالفكر والتفكير الذكوري لدى قيادات تلك الأحزاب التي لا تشجع حقيقة المرأة في المشاركة الفعّالة في الحياة السياسية، وأخذها مكانها الصحيح فيها، ويعود ذلك إلى عقدة الخوف من أن المرأة ليست قادرة على خوض التجربة السياسية والنجاح فيها، والتأثير على جمهور الناخبين، الأمر الذي ينعكس في معتقداتهم، على ضياع المقاعد في البرلمان والسلطة المحلية، وبالتالي يفقد الحرب تأثيره في المجتمع، ويفقد قربه من سلطة الدولة.

وتأسيساً على ذلك جاءت هذه الدراسة لتحلل نتائج مشاركة المرأة في الانتخابات العامة والأحزاب السياسية، لاستخلاص النتائج منها ووضع التوصيات التي من شأنها أن تساهم في ارتقاء دور المرأة بشكل أفضل مما هو عليه في الوقت الحاضر.

الملخص باللغة الإنجليزية

Abstract

The laws of elections and political parties in the Arab world in general and Yemen in particular should be studied to find out the their potentials in providing opportunities for the women to participate in the elections and political parties effectively, achieve the results that keep up with the women's position in the society and their efforts to succeed the elections by voting for the candidates, and their efforts exerted for the political parties in pushing the political situation forward, as these parties significantly rely on the women's votes in the general elections (parliamentarian, local, presidential). However, they create excuses in order to not engage the women in leading these parties or they do not nominate them in the lists of candidates to occupy seats in the general elections. An example of these excuses is that women do not have leadership qualities in leading the parties or winning the votes and archive important results in the elections.

For the Yemeni woman, the political participation is one of the most important events that would provide her with experience and practice in making decisions because her participation is important in developing her political thought and social culture and in enhancing her leadership ability. She practices her right in participating in the general elections as a candidate to win the seats of parliament or local councils which will help her in contributing to form the legislative policy of the State or in the comprehensive development of the society in different areas.

Her participation in the political parties and engagement in the membership of these parties is the first step in confirming her position in the political life. Her success in the leaderships of these parties is primary to take main positions in the decision-making centers of the State. On the other hand, this success is affected by a number of factors such as the encouragement of these political parties of a woman to develop her thought level to be a leader in these parties. This ambition is always impacted by the masculine thought of the leaderships of these parties that do not encourage the woman's effective participation in the political life and in taking her real position in these elections because of the phobia that a woman is not able to contribute and succeed in the political experience and influencing the electorate which is reflected in their believes of losing the seats of the parliament and local authority, as a result, the party will lose its influence over and the society and approach to the power of the State.

Based on that, this study analyses the results of the woman's participation in the general elections and political parties and concludes with a number of findings and recommendations that will contribute in better developing the woman's role compared with the current situation.

المقدمة

تمر المرأة العربية بصورة عامة والمرأة اليمينية بصورة خاصة، بالعديد من الأوضاع المختلفة التي نتجت عن السياسات التي أنتجتها الأنظمة العربية، في الفترة ما قبل عام 2011م (ثورة الربيع العربي)، أو الفترة اللاحقة لهذا العام، والتي أسفرت عن تغييرات كبيرة في عادات وتقاليد المجتمعات العربية، أو في ثقافتها وغيرها. إذ كانت المرأة في الفترة ما قبل عام 2011م تناضل من أجل تعزيز حقوقها التي أكتسب بعضها مما تكرمت به سلطة الدولة في هذه المجتمعات، والدفع بمشاركة المرأة في العديد من هيئات الدولة، وإن كان التمثيل لا يرتقي إلى مستوى الطموح الذي تنتشده المرأة العربية، إلا أنه كان يشكّل منطلقاً للمطالبة بالمزيد من تلك الحقوق لا سيما بعد تصديق كثير من الدول العربية، ومنها اليمن، على الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية مكافحة أشكال التمييز ضد المرأة وغيرها. وقد رأينا تواجد المرأة في بعض هيئات وسلطات الدولة، مثل مناصب وزير، أو قاضي في المحكمة العليا أو المحاكم الأدنى درجة، أو منصب وكيل وزارة وغيرها، وإن لم يكن عدد من تبوأ تلك المناصب بالكبير، إلا أنه كان يشكل نقلة نوعية في ثقافة المجتمع العربي، وكانت المرأة تعمل جاهدة على توسيع تلك الثقافة التي تشكل قاعدة ثابتة في مشاركة المرأة في السلطة.

تعد المشاركة السياسية للمرأة من أهم المحطات والتجارب التي تكسبها الخبرة والتمرس في اتخاذ القرارات، بالنظر لما لهذه المشاركة من أهمية في الارتقاء بفكرها السياسي وثقافتها الاجتماعية والقيادية، فهي تمارس حقها في المشاركة في الانتخابات العامة كمرشحة تخوض تلك الانتخابات لتفوز بمقعد من مقاعد البرلمان أو مقعد من مقاعد المجالس المحلية، الأمر الذي يساعدها في المشاركة في صياغة السياسة التشريعية للدولة، أو رسم ملامح التنمية الشاملة في مختلف المجالات. كما تعد مشاركتها في الأحزاب السياسية وانخراطها في عضوية هذه الأحزاب الخطوة الأولى نحو تثبيت أقدامها في الحياة السياسية. ويعد نجاحها في أن تتبوأ مراكز قيادية في هذه الأحزاب، تمهيداً لاحتلال مواقعها في مراكز اتخاذ القرار في سلطة الدولة. إلا أن هذا النجاح مرهون بالعديد من العوامل أهمها تشجيع تلك الأحزاب السياسية للمرأة للارتقاء بمستواها لتكون قيادية في هذه الأحزاب، حتى تتطوّر نحو المشاركة الواسعة في الحياة السياسية في المجتمع والدولة. إلا أن ذلك الطموح يصطدم دائماً بالفكر والتفكير الذكوري لدى قيادات تلك الأحزاب التي لا تشجع حقيقة المرأة في المشاركة الفعلية في الحياة السياسية وأخذ مكانتها الصحيحة فيها، لتتطوّر إلى احتلال مواقعها في

مراكز اتخاذ القرار على مستوى سلطة الدولة، ويعود ذلك إلى عقدة الخوف من أن المرأة ليست قادرة على خوض التجربة السياسية والنجاح فيها، والتأثير على جمهور الناخبين، الأمر الذي ينعكس، في معتقداتهم، على ضياع المقاعد في البرلمان أو السلطة المحلية لهذا الحزب أو ذلك، وبالتالي يفقد تأثيره في المجتمع وقربه من سلطة الدولة. وهذا يعود، في اعتقادهم، إلى عدم امتلاك المرأة للرؤية الصحيحة والتحليلات الدقيقة للمشهد السياسي في المجتمع، وبالتالي عدم قدرتها على التأثير على جمهور الناخبين. وقد رأينا هذا الواقع في النسب التي حققتها المرأة في مشاركتها في الانتخابات العامة، أو نسبتها في المراكز القيادية داخل الأحزاب السياسية، هذا الأمر لا يقتصر على المرأة اليمنية فقط، ولكنه يعم المرأة العربية، بشكل عام.

وفي هذه الدراسة سوف نوضح مدى مشاركة المرأة في اليمن في الحياة السياسية، ونسبة تلك المشاركة سواء في الانتخابات العامة، أو في إطار الأحزاب السياسية اليمنية، والأسباب التي أدت إلى ذلك.

الإطار المنهجي للدراسة

- أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من أهمية موضوعها وهو مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية، وبالنظر إلى حساسية هذا الموضوع بالنسبة للمجتمع اليمني في الوقت الحاضر الذي تراجع فيه دور المرأة بشكل كبير، لاسيما بعد الأزمة السياسية في البلاد في عام 2011م، والتي جرت البلاد إلى صراعات كبيرة توجت بحرب 2015م والمستمرة إلى هذا اليوم.

إن الفترة الزمنية الممتدة منذ عام 2011م إلى هذا اليوم والتي تقاس ب 11 عاماً، تدهور خلالها الوعي الاجتماعي بشكل كبير، بعد أن كان في الفترة السابقة لهذه الازمة يشكل حالة أفضل منه بعد الأزمة. إذ أن الصراعات السياسية ثم العسكرية بين الفرقاء السياسيين، والتي تحوّلت إلى انقلاب عسكري على الشرعية السياسية للسلطة، زاد الوضع سوءاً على سوء. فقد تدهورت الحالة المعيشية للمواطنين وأصبح نصف أفراد المجتمع لا يستطيعون توفير الغذاء اليومي لهم ولأسرهم، بسبب انقطاع الرواتب، وانخفاض القيمة الشرائية للعملة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار بشكل جنوني، فضلاً عن قلة الغذاء بسبب الحرب والحصار، ويهدد بحدوث مجاعة، قد تترتب عليها نتائج وخيمة على المجتمع والمواطن. فضلاً عن ذلك، فقد تدهور التعليم الأساسي في المدارس الأساسية الابتدائية والثانوية، بسبب الإهمال المتعمد للجهات المختصة عن تطويره والارتقاء به، وعدم الاهتمام بالحالة المادية والمعيشية للمدرسين، وعدم قدرة كثير من الأسر الإنفاق على أولادها للذهاب إلى المدرسة، الأمر الذي دفع بالكثير من الأسر إلى منع أبناءها من الذهاب إلى المدرسة، والدفع بهم إلى امتحان بعض الأعمال للإنفاق على الأسرة، وهذا يعني أيضاً منع الفتيات من الذهاب إلى المدرسة والدفع بهم إلى الزواج في سن صغيرة للحصول على أموال وإنفاقها على معيشة أسرتها.

كل هذا أدى إلى إهمال المواطنين للتعليم والثقافة، والخضوع للعادات والتقاليد القديمة، لاسيما في مجال تعليم الفتيات، وحجبهن في المنازل منعاً للاختلاط بالذكور سواءً كان في المدرسة أو الشارع أو غيرها، وإن الفتاة عليها أن تلتزم بيت أهلها إلى حين يأتيها النصيب وتتزوج، وتنتقل إلى مرحلة أخرى من البقاء في منزل زوجها للإنجاب وتربية الأطفال فقط.

فضلاً عن العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فقد أدت العوامل السياسية والإعلامية دوراً كبيراً في إبعاد المرأة عن المشاركة في الحياة العامة والسياسية، إلا من عدد قليل من النساء ظلن

يوصلن نشاطهن في حدود ضيقة. ومنذ آخر مشاركة سياسية للمرأة في الانتخابات العامة في أعوام 2003م في الانتخابات البرلمانية والمحلية، ثم في 2006م في الانتخابات الرئاسية، لم تقم هناك انتخابات أو فعاليات سياسية وحزبية عامة، يكون للمرأة فيها دوراً كبيراً في بعض المناسبات القليلة النادرة.

وعليه، فقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى تدهور مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية، وإضعاف دورها في المجتمع بعد أن كان لها مشاركات كبيرة في كثير من المناسبات السياسية والحزبية.

– أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعريف بدور المرأة اليمنية في الحياة العامة والسياسية في فترة ما بعد عام 1990م، وهو العام الذي قامت فيه الجمهورية اليمنية بعد توحيد الشطرين، وحتى ما قبل حرب 2015م، والتي لا تزال مستمرة بين الأطراف المتحاربة. فتكسب هذه الدراسة أهميتها من المتغيرات الراهنة في الساحة السياسية والتي يشهدها الواقع السياسي بعد تشكيل مجلس القيادة الرئاسي، ومحاولة إيجاد الاستقرار السياسي في البلاد ليكون مدخلاً لإيجاد الاستقرار العسكري في جبهات القتال وإيقاف الحرب، وعودة الحياة إلى طبيعتها في المجتمع اليمني، وعودة كل الشرائح وفئات المجتمع إلى ممارسة أنشطتها التي كانت تمارسها قبل الحرب، الأمر الذي يضيف على موضوع الدراسة دلالة بالغة من منطلق تفعيل دور المرأة بوصفها شريك أساسي في الحياة السياسية الراهنة التي فعلاً تتطلب مشاركة المرأة بصورة فاعلة وقوية في رسم المشهد السياسي الذي يشهد صراع عسكري بين متضادين فكرياً وسياسياً وإيديولوجياً.

– مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تعد مشاركة المرأة في الحياة السياسية أمراً ضرورياً ومهماً لتحقيق التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الدولة. وقد حرص المجتمع الدولي كل الحرص على أهمية ضمان مشاركة المرأة الفاعلة في قضايا المجتمع للترابط الوثيق بين التنمية الديمقراطية وحقوق الإنسان. فالإنسان، رجلاً أو امرأة، يعد العنصر الأساسي والدعامة الرئيسة للتنمية في المجتمع، فلا يمكن أن يحتكر الرجل هذا الجهد لنفسه، وينفرد في صنع القرار، بل لا بد أن تشاركه المرأة التي تمثل نصف المجتمع، لا يمكن الحديث عن أي تقدم في قضية المرأة ما لم يكن هناك تقدم للمجتمع بشكل عام، وذلك بتوافر شروط اجتماعية واقتصادية وسياسية والتي من أهمها التنمية والحرية والمساواة والعدالة

الاجتماعية وحقوق الإنسان، وبالتالي فإن مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية تصبح ضرورة وغاية في الوقت نفسه، وإشراكها في مراكز صنع القرار في مختلف مستوياتها، يعد مؤشراً جيداً للتعامل الصحيح مع قضايا المرأة، ويتسم بأهمية حيوية بشأن صياغة السياسات المراعية للنوع الاجتماعي وتعزيز دورها في التنمية الشاملة في المجتمع.

وعلى الرغم من منح المرأة حق الترشح للانتخابات في اليمن، وغيرها من الحقوق، إلا إن مشكلة مشاركتها في النشاط السياسي مازالت محدودة، إذ تفتقر إلى التمثيل المتكافئ القائم على التوازن في كيان الحكومات من حيث النوع الاجتماعي في مراكز صنع القرار (القيادات العليا والحكومات)، وفي المؤسسات التمثيلية (المجالس السياسية والحكم المحلي)، وضع مشاركتها في السلطة التنفيذية⁽¹⁾، إذ جاء تشكيل حكومة المناصفة الأخيرة، بناءً على اتفاق الرياض والإعلان الدستوري الأخير خالياً من أي منصب تتحمله امرأة فيها، وهذا يدل على أن قضية المرأة ومشاركتها في الحياة العامة والسياسية، مازالت تفتقر اهتمام القيادة السياسية، ربما يعود ذلك إلى ظروف الحرب. فالدراسات التي تبنتها اللجنة الوطنية للمرأة⁽²⁾، خلصت إلى أن المعوقات الاجتماعية والثقافية التقليدية لتوسيع مشاركة المرأة في الحياة العامة، لا ينبغي استمرار اعتبارها تحدياً عصبياً وصعب التجاوز، فمثل تلك المعوقات تظل قابلة للتدليل والتجاوز التدريجي، إذا ما تصدت لها إدارة صادقة وقرار سياسي جاد وحاسم.

إن المشاركة السياسية للمرأة في صنع القرار السياسي تأتي عن طريق إيجاد قنوات ومؤسسات عن طريقها يمكن للمواطنين التأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على المستوى القومي والمحلي، وإذا كان للرجل نصيب في المشاركة لصنع القرار في اليمن، بحكم نسبة تواجده في مؤسسات صناعة القرار، فإن المرأة اليمنية مستعبدة كلياً بنسبة (99%)، إذا استثنينا وزيرة هنا، أو وكيلة هناك، أو مديرة هنا، أو موظفة عادية هناك⁽³⁾.

أما حق المرأة كعضو في مجلس النواب (البرلمان)، فلا يزال الجدل حوله مستمراً لدى بعضهم، ولا تزال التبريرات التقليدية لبعضهم الآخر لعدم تفعيله، متخلفة كثيراً عن قناعات المواطن العادي، وهي القناعات التي أظهرتها نتائج استطلاعات دراسة بعنوان المشاركة السياسية للمرأة اليمنية

(1) أ.د. نادية سلام وآخرون، نظام الكوتا النهائية وإمكانية تطبيقية في الجمهورية اليمنية، مركز المرأة للبحوث والتدريب، جامعة عدن، 2012-2013م.

(2) اللجنة الوطنية للمرأة اليمنية، التقرير الوطني عن مستوى تنفيذ اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة، صنعاء، 2003م.

(3) نظام الكوتا النسائية، المرجع السابق، ص23.

بين المعوقات الاجتماعية - الثقافية وازدواجية المشروع الديمقراطي، إذ توصلت إلى أن أغلبية عالية ترى أن لدى المرأة ما يكفي من القدرات لممارسة دور سياسي ونيابي، وإن ازدياد عدد النائبات في المجلس أصبح مطلباً لا يحتمل التأجيل، وإن التوسع والاستمرار في ترشيح المرأة لعضوية المجلس، تظل ضرورة، حتى وإن بقيت احتمالات الفشل كبيرة⁽¹⁾.

وتسعى الدراسة للإجابة عن الأسئلة الآتية:

- 1) ما هو الدور التي أدته المرأة في الحياة السياسية من الناحية التاريخية، لمحة موجزة.
- 2) هل توافرت الظروف الملائمة للمرأة في المجتمع لأداء هذا الدور والارتقاء به؟ أو أن هناك عوامل أدت إلى انخفاض هذا الدور؟
- 3) ما هي الأسباب التي أدت إلى انكماش دور المرأة في الحياة السياسية في الوقت الراهن؟
- 4) ما هي النصوص الدستورية والقانونية التي نظمت المشاركة السياسية للمرأة؟
- 5) كيف نظمت قوانين الانتخابات مشاركة المرأة في العملية الانتخابية بمختلف مستوياتها وهل استطاعت إدماج النوع الاجتماعي من خلال تنظيم هذه الحقوق؟
- 6) كيف تنظم قوانين الأحزاب السياسية مشاركة المرأة فيها، ومدى إدماجها للنوع الاجتماعي في النشاط السياسي لهذه الأحزاب؟

- منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يدرس كيفية تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها من خلال تحليل منهجي.

- خطة الدراسة:

- المقدمة:

- الإطار المنهجي للدراسة:

- أهمية الدراسة:

- أهداف الدراسة:

- مشكلة الدراسة وأسئلتها:

⁽¹⁾ اللجنة الوطنية للمرأة اليمنية، المؤتمر الوطني الثاني للمرأة، المرأة شريك أساسي في التنمية، صنعاء، الموقع الإلكتروني

www.yemeni-women.org.yelcontt-kota.htm

- منهج الدراسة:
- خطة الدراسة:
- المبحث الأول:
- المرأة اليمنية ومشاركتها في الانتخابات العامة (البرلمانية، الرئاسية، المحلية).
- المطلب الأول: مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية والمحلية.
- المطلب الثاني: القوانين ذات الصلة بالانتخابات العامة.
- الظروف الراهنة في اليمن وأثرها في مشاركة المرأة في الحياة السياسية العامة.
- المبحث الثاني:
- مشاركة المرأة ودورها في الأحزاب السياسية.
- المطلب الأول: وضع النساء في الأحزاب السياسية.
- المطلب الثاني: أسباب ضعف دور النساء في الأحزاب السياسية.
- الخاتمة.
- قائمة المراجع.
- الملخص.

المبحث الأول: المرأة اليمنية ومشاركتها في الانتخابات العامة (البرلمانية، الرئاسية، المحلية).

دور المرأة اليمنية في الدويلات القديمة

انطلاقاً من الأدوار التي أدتها المرأة اليمنية على مدى تاريخ المجتمع اليمني، فقد كان لها أدواراً عظيمة في صناعة التاريخ اليمني، سواءً في العصور القديمة ما قبل الميلاد أو العصور الوسطى. فقد كتب التاريخ عن الملكة بلقيس ودورها في إبراز مملكة سبأ التي عاصرت نبي الله سليمان، هذا التاريخ الذي ذكر في القرآن في سورة "سبأ". وقد بلغت مملكة سبأ في عصر الملكة بلقيس شأنًا عظيمًا، والآثار الباقية إلى يومنا هذا شاهدة على قدرة هذه المرأة على القيادة وصنع القرار. وفي ذلك الزمان فقد احتلت المرأة مناصب عليا في الدولة، منها منصب كبير الكهنة.

اما في العصور الوسطى، فقد شهد التاريخ ميلاد ملكة أخرى لا تقل شأنًا عن الملكة بلقيس، وهي الملكة أروى بنت أحمد الصليحي، التي أسست الدولة الصليحية وحكمتها لفترة طويلة، وكان لها علاقات كبيرة مع كثير من الدول التي عاصرتها في تلك الفترة.

هذه الإنجازات كانت تدل على أن المرأة تمتلك قدرات كبيرة في القيادة واتخاذ القرارات المصيرية المتعلقة بالدولة والمجتمع، وأن المجتمع في ذلك الزمان كان يتقبل وجود المرأة في مراكز صنع القرار، وفي المراكز العليا في إدارة الدولة.

وفي العصر الحديث كان للمرأة في جنوب اليمن، قبل توحيد الدولتين، في فترة الاستعمار البريطاني دوراً ريادياً في مجال التعليم والثقافة والحركة النسائية. وقد قادت المرأة، بالمساهمة مع أخيها الرجل، المظاهرات والمسيرات المننددة بالاحتلال البريطاني لعدن والجنوب بشكل عام، وكان لها مساهمات كبيرة في إنشاء الأندية الثقافية والاتحادات النسائية ذات الطابع النقابي، وساهمت أيضاً في إنشاء أول صحيفة تهتم بقضايا المرأة في منطقة الجزيرة العربية⁽¹⁾.

(1) كانت هذه الصحيفة تسمى فتاة الجزيرة، وقد أسستها الأستاذة نبيهة نجيب، وصدر العدد الأول منها عام 1961م.

المطلب الأول: مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية والمحلية

كفل دستور الجمهورية اليمنية حقوقاً متساوية لكل المواطنين، ذكوراً وإناثاً، في ممارسة العمل السياسي. وبما إن النساء يشكّلن نسبة 50% من السكان تقريباً، ونتيجة لتنامي الوعي السياسي لدى النساء، فقد أصبحن قوة انتخابية يحسب حسابها، وتتسابق الأحزاب السياسية على خطب ود النساء كناخبات، لكسب أصواتهن في الانتخابات البرلمانية والمحلية والرئاسية، وتعمل جميع الأحزاب السياسية بما فيها الأحزاب ذات التوجّه الديني الإسلامي، إلى استقطاب النساء كعضوات فيها، وتسجيلهن في قوائم الناخبين، إذ بلغ عدد المشاركات في الانتخابات الرئاسية عام 1999م (1,704,527) ناخبة من إجمالي (5,623,500) ناخبة، أي بنسبة 30%⁽¹⁾.

تجدر الإشارة إلى أن اليمن شهدت خمس انتخابات عامة مباشرة، منها برلمانية في أعوام 1993م، 1997م، 2003م، وانتخابات رئاسية في أعوام 1999م و2006م/ كما جرت انتخابات للمجالس المحلية عام 2001م. وقد أشرفت على تلك الانتخابات لجنة مكوّنة من سبعة أعضاء من الشخصيات العامة المعروفة، على كافة العمليات والفعاليات الانتخابية والاستفتاءات إدارة وإشرافاً، وسميت هذه اللجنة باللجنة العليا للانتخابات وتعد هذه اللجنة شخصية اعتبارية مستقلة إدارياً ومالياً. وتتشكل هذه اللجنة من خلال صدور قرار من رئيس الجمهورية بتشكيلها، إذ يختار الرئيس أعضاء هذه اللجنة من بين قائمة تضم (51) شخصية يرشحها مجلس النواب (البرلمان)⁽²⁾.

وعلى الرغم من الدستور اليمني قد أقر مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات بين النساء والرجال في مختلف الميادين، وعلى الرغم من تنامي الوعي السياسي لدى النساء بأهمية مشاركتهن في الحياة العامة والسياسية، إلا أن الأعراف والتقاليد وتشدد الرجال (الذكور) وتعوق التطبيقات العملية للتشريعات والقوانين وتحول دون ذلك. وبوصف أن الذكور والإناث يشكلون النوع الاجتماعي، فهم الركيزة الأساسية في المجتمع لا سيما من يتمتعون بحق الانتخاب (التصويت والترشح). وهذا النوع الاجتماعي يتعلق في الأساسي بالدوار الاجتماعية للذكر والأنثى في المجتمع، وكيف تنظر لهما الثقافة المحلية، أي الثقافة السائدة في المجتمع. لذا فكلما اجتماعي، أي النوع الاجتماعي، مرتبط

⁽¹⁾ تقييم وضع المرأة اليمنية في ضوء منهاج بيجين، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم)، المكتب الإقليمي للدول العربية، الطبعة الأولى، عمان، 2003م. تم الاستفتاء عليه في 15 و16 مايو 1991م، وصدر الدستور المعدل في إبريل 2001م.

⁽²⁾ تقييم وضع المرأة اليمنية، المرجع السابق، ص12. تأسست اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء كمؤسسة دستورية سنة 2001م بموجب المادة (159) من الدستور اليمني، وبموجب قانون الانتخابات رقم (13) لسنة (2001م).

ارتباط وثيق بالمجتمع وأعرافه وتقاليده، وكيف ينظر إلى الذكر والأنثى. فنجد أن الواقع العملي يختلف اختلافاً كلياً عن نصوص الدستور والقوانين الأخرى، وأيضاً الخطاب السياسي الذي يدعو إلى زيادة مشاركة النساء في الحياة العامة والسياسية، وكذا نجد أن مستوى تمثيل النساء في مجلس النواب (البرلمان) ضئيل جداً، ويعود سبب ذلك إلى الموروث الاجتماعي من العادات والتقاليد، وأساليب التنشئة الأسرية والاجتماعية بشأن تحديد مواقع النساء وأدوارهن ووضعهن ومكانتهن في الحياة العامة، والتي تتدخل أيضاً في تحديد مسار صنع القرار وتوجيهه لصالح الرجال، دون مراعاة لأدوارهن المتغيرة في الحياة الأسرية والاجتماعية، والحياة العامة. وهناك سبب آخر يتمثل في عدم جدية الأحزاب السياسية في ترشيح نساء ضمن قوائمهم الانتخابية؛ بالرغم من أن هذه الأحزاب السياسية تلهث وراء أصوات النساء وتخطب ودهن للتصويت لها في الانتخابات العامة، إلا أن أغلبها تحجم عن ترشيح نساء في قوائمهم بحجة أن النساء غير قادرات على خوض الانتخابات العامة⁽¹⁾. فضلاً عن تلك الأسباب إلا أن السبب الحقيقي، من وجهة نظرنا، يعود إلى هذه الأمور، وهي:

1) المنافسة الشرسة من قبل مرشحي الأحزاب الأخرى من الذكور الذي يمتلكون شعبية

كبيرة بين أوساط المواطنين في المجتمع اليمني.

2) عدم ثقة تلك الأحزاب في فوز المرأة بالمقعد الذي رشحت للفوز به، بسبب تلك المنافسة.

3) الخوف على ضياع المقاعد التي ينافسون للفوز بها إذا تم ترشيح نساء لخوض تلك الانتخابات.

وعليه، فإننا نجد بالنسبة للانتخابات البرلمانية التي جرت عامي 1993م و1997م، أن عدد إجمالي المرشحين لمقاعد البرلمان في عام 1993م بلغ 4495 من الذكور بينما عدد المرشحات من النساء 48 امرأة، أي بنسبة (1.07%)، أما في عام 1997م فإن عدد المرشحين من الذكور بلغ 2312، بينما عدد النساء المرشحات 23 امرأة، بنسبة (1.0%)⁽²⁾. لذا نجد أن مشاركة المرأة اليمنية في الانتخابات تطورت بالنسبة للناخبات، بينما قلّت النسبة بالنسبة للمرشحات. فقد برزت مشاركة المرأة على الساحة السياسية كناخبة داعمة صوت المرشح الرجل، في حين أهملت دعم صوت المرأة المرشحة لهذه الانتخابات. ففي الانتخابات البرلمانية عام 1993م بلغ عدد النساء الناخبات إلى

⁽¹⁾ تقييم وضع المرأة اليمنية، المرجع السابق، ص69.

⁽²⁾ تقرير وضع المرأة اليمنية، مرجع سابق، ص69.

(500.100) خمسمائة ألف ناخبة، وتعد هذه نسبة ضئيلة، وفي الانتخابات البرلمانية التي جرت عام 1997م أرتفع عدد الناخبات ليصل إلى (مليون ونصف المليون) ناخبة بنسبة تصل إلى 37%، أما في الانتخابات عام 2003م (تعد آخر انتخابات برلمانية في اليمن) وصل عدد الناخبات إلى ثلاثة ملايين ونصف المليون) ناخبة بنسبة تصل إلى 43%، وهي نسبة تقارب النصف⁽¹⁾. إلا أن هذه المشاركة، كما أشرنا كانت لصالح الرجل وليس المرأة المرشحة، بسبب توجيه الأحزاب السياسية للنساء بالتصويت لصالح الرجل للأسباب المذكورة آنفاً.

المطلب الثاني: القوانين ذات الصلة بالانتخابات العامة

صدرت بعد تحقيق الوحدة بين شطري اليمن عام 1990م، مجموعة من القوانين التي تنظم المشاركة العامة لأفراد المجتمع، الذين بلغوا السن القانونية، للإدلاء بأصواتهم في الانتخابات العامة، وبصورة متساوية بين الرجال والنساء دون تمييز، كما ورد في نصوص هذه القوانين. ففي عام 1992م صدر قانون الانتخابات العامة رقم (41) لسنة (1992م) والذي شكّل الركيزة الأساسية للقوانين اللاحقة التي صدرت بعد الانتخابات التشريعية الأولى في إبريل 1993م. فقد كان هذا القانون الخطوة الأولى لممارسة الديمقراطية في اليمن بعد عام 1990م، وكانت المشاركة الأولى للنساء بعد قيام دولة الوحدة. أما في عام 1996م صدر القانون رقم (27) لسنة 1996م بشأن الانتخابات العامة، وبعده صدر القانون رقم (13) لسنة 2001م، وكلا القانونان ينظمان كافة الإجراءات المتعلقة بالعملية الانتخابية⁽²⁾.

وسبقت الإشارة إلى أن هذه القوانين كانت تشير إلى مشاركة جميع المواطنين ممن هم في السن القانونية لممارسة حق الانتخابات بالترشيح أو الترشح، وهم النساء والرجال على حدٍ سواء دون تمييز بينهما. فقد أشار نص المادة/2/فقرة (ب) من القانون رقم (27) لسنة 1996م إلى أن مصطلح المواطن يقصد به اليمني واليمنية، ومصطلح الناخب يعني كل مواطن يتمتع بالحقوق الانتخابية وفقاً لنص م/2/فقرة (ج).

⁽¹⁾ نظام الكوتا النسائية، المرجع السابق، ص48.

⁽²⁾ صدر القانون رقم (13) لسنة 2001م بشأن الانتخابات بتاريخ 13 نوفمبر 2001م.

وعليه، فإن هذه النصوص تبيّن المساواة بين الرجل والمرأة في هذه العملية السياسية بممارسة حق الانتخاب، بوصفها حقيقة ثابتة، ولا تمييز بينهما في ذلك، سواءً كانت هذه الانتخابات رئاسية أو برلمانية، أو محلية، وغيرها من الانتخابات الأخرى.

وترتيباً على ما تقدم، فإن المرأة اليمنية تمكنت من اكتساب الحق في ممارسة دورها في الحياة السياسية بواسطة حقها في الانتخابات بالترشيح (التصويت) أو الترشح والوصول إلى عضوية البرلمان، أو المجالس المحلية في المحافظات والمديريات. وألزمت الدولة نفسها بتسهيل ممارسة هذا الحق من قبل النساء، من خلال القيام بالإجراءات التي نص عليها القانون رقم (13) لسنة 2001م بشأن الانتخابات العامة، إذ جاء في نص المادة/7 منه أن تقوم اللجنة العليا للانتخابات باتخاذ الإجراءات التي من شأنها تشجيع المرأة على ممارسة حقوقها الانتخابية، من خلال: (1)

1. تشكيل لجان نسائية تتولى تسجيل وقيد أسماء الناخبات في جداول الناخبين.
2. التثبت من شخصيات الناخبات عند الاقتراع، وذلك في إطار المراكز الانتخابية المحدودة في نطاق كل دائرة من الدوائر الانتخابية.

كما نصت المادتان (15,18) من هذا القانون على إعطاء أو منح المرأة الحق في الطعن بقرارات اللجان الأساسية بشأن طلبات الإدراج والحذف، أمام المحاكم بمختلف درجاتها. أما المواد (56,57,61) من القانون نفسه فقد نصت على حقوق المرأة في الآتي:

- أ- الترشح لعضوية مجلس النواب (البرلمان).
- ب- حق الاطلاع على دفتر الترشيحات.
- ت- حق الانسحاب من الترشح.

كما نصت المادتان (80,41) على منح المرأة حق الترشح لعضوية المجالس المحلية بالمحافظات والمديريات، وأن تكون مراقبة على العمليات الانتخابية لضمان نزاهتها.

وفضلاً عن هذا القانون، الذي نص على حق المرأة في الترشح إلى عضوية البرلمان والمجالس المحلية، جاء القانون رقم (4) لسنة 2000م بشأن السلطة المحلية، مؤكداً على هذا الحق، إذ نص في المادة/9 منه على حق المرأة في الترشح لانتخابات المجالس المحلية في نطاق الوحدات الإدارية، ويعد هذا تجسيد لمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في الشروط الواجب توافرها في المرشحين.

⁽¹⁾ انظر: رضية شمشير، د. اسمهان العلي، د. حسين باسلامة، التجربة السياسية للمرأة اليمنية في الانتخابات المحلية 2006م من منظور النوع الاجتماعي، الطبعة الأولى، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، 2009م، ص 14 و 15.

– الظروف الراهنة في اليمن ومدى مشاركة المرأة في الحياة السياسية:

شهدت اليمن صراعاً سياسياً بين القوى المختلفة التي تهيمن على السلطة بعد تحقيق الوحدة عام 1990م، وتطور هذا الصراع السياسي إلى صراع عسكري في صيف عام 1994م، إلا أن الأوضاع استقرت بعد ذلك، وصدرت قوانين تنظم المشاركة السياسية للنساء بالمساواة مع الرجال في أعوام 1996م و2001م، كما سبقت الإشارة إليها. ورغم هذا الاستقرار في السلطة الذي تفرد به حزب واحد وبمشاركة ضئيلة من أحزاب أخرى، إلا أن الصراع ظل بصورة خفية، إلى عام 2011م الذي اندلعت فيه انتفاضة الشباب فيما يسمى بالربيع العربي. وعلى الرغم من استقرار الأوضاع بعد هذه الانتفاضة في بعض الدول العربية مثل مصر وتونس، إلا أنها احتدمت في دول أخرى مثل سوريا وليبيا واليمن، وتحولت إلى صراعات عسكرية مسلحة.

– الأوضاع الراهنة وأثرها في مشاركة المرأة في الحياة السياسية:

توقفت الانتخابات في اليمن بعد انتهاء الانتخابات الرئاسية عام 2006م، ولم تجر أي انتخابات أخرى إلى هذا اليوم، ويعود سبب ذلك إلى دخول اليمن، أسوةً ببعض الدول العربية الشقيقة، فيما يسمى بثورة الربيع العربي عام 2011م، والتي أدت إلى انهيار أنظمة الحكم في الدول التي قامت فيها، وحلّت محلها الانفلات الأمني والسياسي وعدم الاستقرار التي مازالت تعاني منها بعض الدول العربية مثل ليبيا واليمن. وخلال الفترة الواقعة بين عامي 2011م و2022م، جرت الكثير من المتغيرات السياسية، وحدثت الانقلابات العسكرية، وعمّت الفوضى، وأسفرت تلك الأحداث أيضاً عن تراجع كبير في الجانب الفكري والثقافي والاجتماعي. إذ شهدت هذه الدول، لا سيما اليمن وليبيا، تراجعاً كبيراً في مساهمة المرأة السياسية، وانغلاقها على نفسها خوفاً من التعرض للانتهاك، في ظل انعدام الدولة وانتشار الميليشيات المسلحة وسيطرتها جغرافياً على مناطق معينة من إقليم الدولة، تديرها حسب أجندتها الخاصة، وفقاً لتوجهاتها المختلفة. إذ بعضها حرّم على النساء المشاركة في الحياة العامة والسياسية باستثناء القيام بجزء من الأعمال الإنسانية والإغاثة، وأيضاً جبرها على البقاء في المنزل خوفاً من التعرض للاختطاف أو الانتهاكات الجسدية أو القتل أحياناً.

وعلى الرغم من محاولة اليمنيين إصلاح أمرهم، عن طريق إصلاح المنظومة السياسية الحاكمة، فقد صدر إعلان دستوري في إبريل 2022م بعد مشاورات الرياض بين القوى السياسية اليمنية، وتشكيل مجلس قيادة رئاسي يضم ممثلي تلك القوى التي لها تأثير ميداني في الواقع، فقد جاء خالياً من العنصر النسائي، رغم أن عدد أعضائه يبلغ (8) أعضاء. والحال كذلك عندما تشكلت

حكومة المناصفة بين المجلس الانتقالي الجنوبي وسلطة الشرعية المعترف بها، في أواخر عام 2020م، إلا أن هذه الحكومة جاءت خالية تماماً من النساء، فقد تم تجاهلهن تماماً، وكأن المرأة ليس لها وجود في المجتمع، وليس لها دور مؤثر في أحداثه.

وعليه، فإن الواقع الراهن يفرز بعض النتائج أهمها أن بعض المجتمعات التي لا تشجع دور المرأة كسياسية وصانعة قرار، فإنها تواجه عقبات ثقافية قوية تحول دون نفاذها إلى الحكومات المحلية، ناهيك أيضاً عن بعض الحواجز المؤسسية⁽¹⁾.

وعليه، فإننا إذا نظرنا إلى الواقع الحالي في اليمن، سنجد أن المجتمع قد تراجع ثقافياً خطوات كبيرة إلى الوراء، وأصبح يتبنى كثير من الرجال النظرة المتطرفة إلى المرأة، التي تقوم على أساس أن المرأة لا يجوز لها أن تشارك إلى جانب الرجل في نشاطات سياسية أو حزبية، ولا يجوز لها أن تكون في مواقع القرار، لأن ذلك يخل بالقيم والأخلاق الدينية في المجتمع، وأن المرأة يجب أن تكون في بيتها وبين أسرتها، وتقوم بالمهام التي خلقت من أجل القيام بها، وتترك ما للرجال للرجال القيام به. لذا نجد كثير من الأحزاب السياسية تسعى إلى كسب عضوية النساء أو التأثير بينهن من أجل كسب أصواتهن أثناء العملية الانتخابية لدعم مرشحيها من الرجال، وليس إيماناً منها بأن المرأة يجب أن تكون لها مشاركة فعّالة في الحياة السياسية والعامة.

⁽¹⁾ انظر: خوسلا، ب. وبارث ب، النوع الاجتماعي في الحكومات المحلية، دليل المدربين، مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، 2008م، ص57، مشار إليه في نظام الكوتا النسائية، المرجع السابق، ص18.

المبحث الثاني:

مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية

سبقت الإشارة آنفاً إلى أن الأحزاب السياسية في اليمن سعت ومازالت تسعى إلى خطب ود النساء وكسبهن إلى عضوية هذه الأحزاب، ليس إيماناً من هذه الأحزاب بأن المرأة يمكن لها أن تشارك في صنع السياسة العامة للدولة في مختلف المجالات، للارتقاء بمستوى المجتمع سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، إنما تسعى إلى ذلك من أجل كسب أصواتهن في الانتخابات العامة، لدعم مرشحي هذه الأحزاب من الذكور بزيادة عدد الأصوات في النتيجة النهائية عند فرز الأصوات. إن بعض الأحزاب السياسية في اليمن لا تقوم على أساس فكري واضح، لها ايدولوجيتها وبرنامجهما الواضح، الذي تنتهجه أثناء الممارسة السياسية اليومية وتأثيرها في سياسة الدولة العامة، والتي يجب أن تقوم على اتخاذ الإجراءات اللازمة للتنمية الشاملة في المجتمع. فهذه الأحزاب أنشأت لغرض معين، ساهمت الدولة في إنشائها بهدف الحد من تأثير الأحزاب الأخرى ذات الشعبية القوية بين أوساط المواطنين، والاستيلاء على مقاعدها التي ترشح أعضائها للحصول عليها في الانتخابات العامة، لا سيما البرلمانية والمحلية.

المطلب الأول: وضع النساء في الأحزاب السياسية اليمنية

تؤدي الأحزاب السياسية دوراً فعالاً في الحياة العامة السياسية في المجتمع، الذي تقوم فيه السلطة على التعددية الحزبية واعتماد النظام الديمقراطي، كأساس لتداول السلطة والحكم، وفقاً للأسس المحددة في الدستور والتشريعات الخاصة بالمنظمة لها. وتعد اليمن إحدى تلك الدول التي اعتمدت التعددية الحزبية، على أساس أن نظام الحكم يقوم على ممارسة الديمقراطية، والتداول السلمي للسلطة وفق الوسائل التي حددها الدستور والقانون، وقد صدر في اليمن قانون يسمح بالتعددية الحزبية ويحمل رقم (66) لسنة (1991م) بشأن الأحزاب والتنظيمات السياسية⁽¹⁾.

وقد جاء صدور هذا القانون بعد توحيد شطري اليمن عام 1990م، ونشوء الجمهورية اليمنية كدولة ديمقراطية تتبنى النظام الديمقراطي والتعددية السياسية والحزبية نهج لها في الحياة السياسية، ويتم ممارسة هذا النظام وفق القوانين الخاصة بذلك مثل قانون الانتخابات العامة وغيرها.

¹ صدر قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية بتاريخ 17 أكتوبر 1991م.

إن قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية، المذكور أعلاه، لا يمنع مشاركة المرأة من النشاط في إطار الأحزاب والتنظيمات السياسية، والتي تأتي تجسيدا للحق الذي نظمه الدستور بشأن المساواة بين الرجال والنساء في العمل الحزبي والسياسي، وقد نصت المادة (5) من قانون الأحزاب على أن: "لليمينيين حق تكوين الأحزاب والتنظيمات السياسية، ولهم حق الانتماء الطوعي لأي حزب أو تنظيم سياسي طبقاً للشرعية الدستورية وأحكام هذا القانون". وهذا النص يشمل اليمينيين من رجال ونساء. كما نصت المادة (8) فقرة (رابعاً) على: "عدم قيام الحزب أو التنظيم السياسي على أساس مناطقي أو قبلي أو طائفي أو فئوي أو مهني أو التمييز بين المواطنين بسبب الجنس أو الأصل أو اللون". وينبثق من هذا الحق الدستوري، حق المرأة في تكوين الأحزاب والتنظيمات السياسية، والحق في الانتماء الطوعي إلى أي حزب أو تنظيم سياسي بشروط عامة تنطبق على الرجال والنساء على حدٍ سواء. وقد وردت على هذا القانون ملاحظات من المنظمات واللجان النسوية التي رأت أن بعض النصوص قد تضمنت تمييزاً ضد المرأة. وقد جاءت هذه الملاحظات للمطالبة بإجراء تعديلات على النصوص التمييزية في هذا القانون. ومن هذه الملاحظات التي طرحت: (1)

(1) فيما يتعلق بشروط تأسيس الحزب أو التنظيم السياسي فقد نصت المادة/11 فقرة (أ) على أنه يشترط في من يشترك في تأسيس حزب أو تنظيم سياسي أن يكون من أب يمني، وهذا يعني أن المتقدم بطلب تأسيس حزب أو تنظيم أو مشارك في التأسيس إذا كان من أم يمنية فلا يقبل منه ذلك، أي لا تتوافر فيه شروط التأسيس. وهذا يعد تمييزاً بين اليمينيين من حيث الانتماء إلى الأب أو الأم، وطالبت الملاحظات بتعديل النص.

(2) أن المادة (13) الخاصة بتشكيل لجنة شؤون الأحزاب جاءت خالية من أي تمثيل للمرأة فيها، فقد اقتصر التمثيل في هذه اللجنة على الرجال فقط، لذا فقد طالبت المنظمات النسوية تعديل هذا النص بحيث تتم إزالة التمييز بين الرجال والنساء في هذا النص وإقرار تمثيل المرأة في هذه اللجنة.

(3) اقترحت المنظمات النسائية تعديل المادة (14) الخاصة بإجراءات تأسيس الأحزاب والتنظيمات السياسية، بأن تتضمن طلبات تأسيس هذه الأحزاب نسبة (30%) من

(1) انظر: بشأن هذه الملاحظات المتعلقة بتعديل بعض نصوص قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية، د. نادية سلام وآخرون، نظام الكوتا النسائية، المرجع السابق، ص 54 و 55.

النساء في قائمة أسماء المؤسسين، لضمان زيادة أعداد النساء في عضوية الأحزاب والتنظيمات السياسية، وفي هيئاتها القيادية، بوصف أن الأحزاب السياسية هي القوى الاجتماعية المحركة للتغيير.

(4) تم تقديم مقترح بإضافة نص إلى نص المادة/14 يقضي بإلزام الأحزاب والتنظيمات السياسية أن تضم قوائم مرشحيها إلى الانتخابات البرلمانية والمحلية، نسبة من النساء من القوائم المحتمل الفوز فيها في هذه الانتخابات.

وهدفت هذه التعديلات والمقترحات إلى ضمان المشاركة الحقيقية للمرأة في العملية السياسية، والوصول إلى مراكز اتخاذ القرار سواءً في الهيئات التشريعية والتنفيذية العليا، أو في الهيئات القيادية لهذه الأحزاب والتنظيمات السياسية، وسبب تقديم هذه المقترحات بالتعديلات والإضافات هو ما لوحظ من تقاعس هذه الأحزاب السياسية في الانتخابات النيابية التي جرت في عام 2003م عن عدم ترشيح المرأة، وخلو قوائم مرشحيها من تواجد المرأة فيها، إلا من عدد قليل جداً لا يتناسب مع الأعداد الهائلة للنساء المشاركة في التصويت، إذ بلغ عدد ما تقدمت به الأحزاب (خمس) نساء للترشيح، في حين بلغ عدد المرشحين الرجال من الأحزاب (901) مرشح. هذا بالإضافة إلى محدودية دعمهن أو تركهن بدون دعم مالي أو معنوي إذا لم تصل إلا واحدة فقط إلى عضوية مجلس النواب (البرلمان) (1).

وعليه، فإننا نجد أن بعض الأحزاب والتنظيمات السياسية، تعيش حالة انفصام بين ما تدعيه في برامجها ووثائقها، وبين ما تطبقه على الواقع، إذ أن هناك بعض الأحزاب والتنظيمات السياسية تحمل خطابين متناقضين في آن واحد، الأول يتجه نحو تشجيع المرأة للانخراط في كل الميادين والمجالات، والآخر يظهر سوط المنع لاعتبارات وهمية في نفسه، وتضخيم لقوة العادات والتقاليد والقيم الاخلاقية وهي منه براء (2). وحتى إن وجدت المرأة في بعض المناصب القيادية في الأحزاب والتنظيمات السياسية أو في الحكومة، إلا أن ذلك لم ينعكس أو يترك أثر إيجابي على أوضاع المرأة بشكل عام. وقد أشار تقرير صادر عن اللجنة الوطنية للمرأة عام 2005م إلى أن تمثيل المرأة في معظم مستويات الحكم والأجهزة التنفيذية والهيئات الوزارية لا زال تمثيلاً رمزياً وناقصاً، ولم تحرز سوى قدر ضئيل من التقدم في الوصول إلى مراكز عليا في السلطة السياسية، على الرغم من تمتع بعض النساء بمقدار كبير من المهارات القيادية المجتمعية وغير الرسمية في الوظائف التنفيذية.

(1) انظر: حورية مشهور، حقوق المرأة السياسية بين النص القانوني والتطبيق، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر حقوق المرأة في العالم العربي، المنعقد في صنعاء، 3-5 ديسمبر 2005م.

(2) رضية شمشير، التجربة السياسية للمرأة اليمنية...، مرجع سابق، ص16.

إن تمثيل المرأة في المؤسسات السياسية لا يتناسب مع حضورها وإمكانياتها، فهو تمثيل ضعيف، وما النتائج التي توصلت إليها المرأة في الانتخابات السابقة أعوام 1993م و1997م و2003م، إلا حقيقة تؤكد هذا التدني الذي تعود أسبابه إلى ضعف مشاركتها في الهيئات القيادية للأحزاب والتنظيمات السياسية، إن لم يكن الغياب بالكامل في بعض الهيئات القيادية. كما تطرق التقرير، المشار إليه أعلاه، إلى أن تعامل الأحزاب السياسية في اليمن مع قضايا المرأة، يتخذ طابعاً برجماتياً وتكتيكياً يفتقد إلى الرؤية الإستراتيجية، وجدية القناعة لأهمية المشاركة السياسية للمرأة، الأمر الذي يكشف التناقض في إعلان هذه الأحزاب من خلال برامجها الانتخابية، وخطها السياسي، والتصريحات العلنية عن دور المرأة ومكانتها، وأهمية مشاركتها الفاعلة في الحياة السياسية، وما تنفذه هذه الأحزاب، على أرض الواقع في محاولة منها تجميل صورتها الديمقراطية⁽¹⁾.

المطلب الثاني: أسباب ضعف دور النساء في الأحزاب السياسية اليمنية

على الرغم من تأسيس أحزاب كثيرة في اليمن لممارسة العمل السياسي، والمساهمة في إرساء قواعد الديمقراطية السياسية، من خلال المشاركة الفعالة في عملية الانتخابات البرلمانية والرئاسية والمحلية، وأيضاً تأثير هذه الأحزاب في رسم سياسة الدولة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها. ويأتي ذلك تطبيقاً لنصوص دستور الدولة الذي أقر الكثير من الحقوق السياسية والمدنية لكل المواطنين من الذكور والإناث بما فيها تأسيس الأحزاب والتنظيمات السياسية، والمشاركة في صنع القرار من خلال التواجد في مراكز القيادة في الدولة. وهذا يتضمن مشاركة المرأة إلى جانب الرجل بحكم تمتعها بالحقوق نفسها التي للرجل، فاستقامة أي مجتمع وسعيه إلى تحقيق نجاحات سياسية واقتصادية واجتماعية وغيرها، وتحقيق نهوض شامل في مجال التنمية، ولا يمكن أن يتم دون مشاركة المرأة أو النساء بشكل عام، لأن المرأة تشكل نصف المجتمع. وقد سعت المرأة للاستفادة من هذه الحقوق المنصوص عليها في الدستور اليمني، وتوافر بعض المناخ الديمقراطي، إلى وضع أقدامها في الساحة السياسية من خلال انتمائها إلى أحزاب قائمة، أو حديثة التأسيس، أو من خلال المشاركة في تأسيس أحزاب سياسية جديدة. إلا أن هذا الدور الذي سعت المرأة إلى أدائه كانت نتائجه متذبذبة، ضعيفة في كثير من الأحيان، بسبب عدم جدية هذه الأحزاب في منح الفرصة للمرأة

⁽¹⁾ انظر: رضية شمشير وآخرون، المرجع السابق، ص17.

بإبراز قدراتها وإمكانياتها للمشاركة في عملية التنمية الشاملة في المجتمع في مختلف المجالات، وقد سبقت الإشارة إلى نُسب نجاح المرأة في الانتخابات العامة مقارنة بنسب نجاح الرجال.

برزت كثير من العوامل المختلفة والتي أعاقت مشاركة المرأة بفعاليتها في الحياة السياسية والعامة في المجتمع، سواءً كانت هذه المشاركة من خلال الأحزاب السياسية، أو من خلال التنظيمات المختلفة ومنظمات المجتمع المدني.

فقد كان دور المرأة ضعيفاً بشكل واضح في العمل السياسي وغيابها عن مراكز اتخاذ القرار، بسبب ضعف دورها في الأحزاب السياسية التي تنتمي إليها. ويمكن إيجاز هذه الأسباب، من خلال قراءة واقع المجتمع اليمني والظروف التي مر ويمر بها اليمن، ومن هذه الأسباب ما يأتي:

أولاً: إن أكثر الاجتماعات الدورية المنتظمة للأحزاب السياسية، والتي تناقش القضايا السياسية والحزبية وغيرها من القضايا، تقام عادةً في مجالس عربية رجالية أو ذات طابع رجالي، يتم من خلالها تناول أعشاب نبتة القات، والتي تتم عادةً في أوقات ما بعد الظهر إلى المساء (*). وهذه الاجتماعات تكتظ بالرجال، ولا يسمح للنساء بالتواجد فيها، لأن ذلك يخالف عادات وتقاليد وقيم المجتمع اليمني. وعليه، فإن انعقاد الاجتماعات الحزبية على هذا النحو، يُحرم المرأة التواجد فيها، وعدم معرفة ما تم نقاشه فيها، والمشاركة في القرارات التي اتخذت، الأمر الذي يؤدي إلى غياب كامل للمرأة عن أداء دورها في مناقشة ورسم سياسة الأحزاب السياسية التي تنتمي إليها، واستبعادها عن التواجد في مراكز اتخاذ القرار، التي أصبحت حكراً على الرجال.

ثانياً: التباعد الجغرافي بين مناطق وقرى اليمن لا سيما في المناطق الجبلية الشمالية يجعل من الصعوبة بمكان مشاركة المرأة في تنفيذ فعاليات الأحزاب السياسية التي تنتمي إليها، إلا في حدود ضيقة، وأكثرها تقتصر على المدن لسهولة التنقل فيها.

ويعود ذلك إلى وعورة الطرقات الجبلية وصعوبة التنقل، الأمر الذي أدى إلى غياب المرأة عن الكثير من الفعاليات، وبالتالي ضعف دورها.

ثالثاً: عدم ترشيح المرأة بشكل كبير في قوائم المرشحين لهذه الأحزاب في الانتخابات البرلمانية والمحلية، رغم النص على هذا الحق في الدستور والقوانين الخاصة بذلك، وهذا أدى إلى

(* نبتة القات عبارة عن عشبة تم جلبها من دول شرق إفريقيا، لا سيما بلاد الحبشة (اثيوبيا) قبل أكثر من (500 عام)، تتسم باحتوائها على مادة منبهة ومنشطة تساعد في بذل جهد أكثر من المعتاد. وقد اعتاد اليمنيين تناولها في أوقات الظهيرة وما بعدها إلى بداية المساء أو أكثر قليلاً. ولم يعتاد المجتمع اليمني أن تشارك المرأة الرجال في هذه المجالس، بل يعد أمراً مكروهاً ومنكراً.

جعل دورها ضعيفاً في الهيئات المنتخبة، الأمر الذي يعكس نفسه على شعبيتها بين أفراد المجتمع، الذين تزداد قناعتهم بأن الأدوار السياسية يجب أن تقتصر على الرجال.

رابعاً: نتيجة للأعراف والتقاليد المجتمعية التي تسود اليمن، فإن لدى الرجال قناعة بأن العمل السياسي، وبسبب ما يرافقه من مخاطر مواجهة السلطة ومطاردتها للسياسيين، والتي تصل إلى السجن وقيود الحرية، وربما تصل أحياناً إلى التصفية الجسدية، الأمر الذي لا يناسب المرأة أن تقوم به، لا سيما وأن هذه المرأة ترعى أسرتها التي تتكون من عدد كبير من الأطفال، وبالتالي فإن بقائها في المنزل وعدم ممارستها لمثل هذه النشاطات السياسية يكون أفضل لها، وهذا يعني أن القطاع الذكوري في هذه الأحزاب، يستبعد المرأة من المراكز القيادية والأعمال الهامة ليحتكرها لنفسه.

خامساً: انتشار الفكر المتطرف الرافض لمشاركة المرأة في الحياة السياسية⁽¹⁾، والذي يستند إلى وجهات نظر بعض المرجعيات الفقهية والمذهبية المتطرفة، التي ترفض بشدة ممارسة المرأة لحقوقها السياسية، وتوليها مناصب عامة. فبسبب قلة الوعي وانتشار الأمية، فإن هذه التفسيرات والمرجعيات كان لها الأثر السلبي على المرأة، الأمر الذي عكس نفسه على ممارسة المرأة حقها في الحياة السياسية ومنها عدم مشاركتها في الأحزاب السياسية بصورة كبيرة.

إن تمكين المرأة سياسياً في الأحزاب السياسية، أو في هياكل السلطة، يتوجب من السلطة ومؤسسات المجتمع المدني، الإدراك الواعي بالمعوقات الموضوعية والذاتية المعيدة لإنتاج التمايز الجنسي، والعمل على وضع استراتيجية شاملة بعيدة المدى، تهدف إلى تقليص الفجوة النوعية، وقصيرة المدى تهدف إلى تشجيع المرأة على الانخراط والمشاركة الفاعلة في هياكل السلطة والأحزاب السياسية، وذلك بتمكينها سياسياً من خلال التمييز الإيجابي، وبتخصيص حصة للنساء في مواقع صنع القرار، وعدم الاكتفاء بالتمكين السياسي بل تقويتها وتعزيز حضورها، وفاعليتها في الهيئات ومواقع صنع القرار².

إن التمكين السياسي للمرأة ليس مسؤولية نسوية بل مجتمعية، نظراً لما تمثله المرأة من أهمية بوصفها عنصراً سياسياً وفعالاً في المجتمع، وفي تحقيق التنمية الشاملة. وتمكين المرأة سياسياً لا

(1) د. نادية سلام وآخرون، نظام الكوتا النسائية، مرجع سابق، ص 63.
(2) د. عبد الباقي شمسان، الاشتغال السياسي في قضاء المجتمع اليمني... مدخل إشكالي، ورقة قدمت إلى الملتقى الديمقراطي الأول، النساء والأحزاب السياسية، 5 أغسطس 2004م، صنعاء، الطبعة الأولى، منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان، 2005م، ص 20-21.

يتوقن عند معالجة علاقتها بالأحزاب السياسية، دون ربط ذلك بالإطار المجتمعي، واستيعاب المعوقات الموضوعية والذاتية.

وهذا يمكننا من وضع استراتيجيات شاملة، تكون محصلتها إحداث تغيير مجتمعي حقيقي، يكون فيه تمكين المرأة سياسياً والاعتراف به مطلباً اجتماعياً، ولن يتحقق ذلك إلا بتظافر جهود كل مكونات المجتمع، وتحمل مؤسسات المجتمع المدني، لا سيما النساء منها، المبادرة الأولى في التطبيق على ذاتها أولاً، ثم العمل على تجييش بقية المؤسسات المدنية، وأخيراً الضغط على السلطة السياسية لإحداث تعديلات قانونية وسياسية تعمل على تمكين المرأة سياسياً⁽¹⁾.

⁽¹⁾ د. عبد الباقي شمسان، المرجع السابق، ص21.

الخاتمة

بعد الانتهاء من بيان وتوضيح المسائل المرتبطة بقوانين الانتخابات والأحزاب السياسية، ومدى مشاركة المرأة اليمنية في فعاليات الانتخابات العامة البرلمانية والمحلية والرئاسية، وبيان نسب مشاركتها في تلك الانتخابات، التي رأينا الضعف الواضح في النتائج التي تمخضت عنها تلك الانتخابات، والنسب الضئيلة جداً التي جنتها المرأة من المشاركة فيها، رغم أعداد النساء المشاركات في التصويت، إلا أن توجهات سياسة الأحزاب السياسية وأجندتها وجهت تلك الأصوات إلى اختيار الرجال وليس النساء خوفاً، من ضياع المقاعد في حالة ترشيح المرأة للمقاعد المخصصة للأحزاب، كما تعتقد القيادات الحزبية ذلك.

وترتيباً على ذلك، فإن الدراسة توصلت إلى بعض النتائج التي نوردتها على النحو الآتي:

أولاً: النتائج:

1) طبيعة المجتمع اليمني واختلاف معاييرها في النظر إلى المرأة بشكل عام، وإلى المرأة المتعلمة حينما تحاول أن يكون لها موطئ قدم في هرم القيادة السياسية للبلاد، فالنظرة العامة للمرأة هي أن المرأة موقعها الأساسي بيت زوجها وتربية أبنائها، وغير ذلك لا يجوز لها القيام به. أما المرأة المتعلمة فتسري عليها تلك النظرة، فضلاً عن قاعدة عدم قدرة المرأة على المشاركة في قيادة المجتمع التي يؤمن بها كثير من السياسيين، خوفاً من المنافسة على مقاعد السلطة ومراكز القرار.

2) إن الدستور اليمني والقوانين المنبثقة منه وبما ينسجم مع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والمرأة، تؤكد في بعض نصوصها أن من حق المرأة المشاركة في الحياة السياسية والعامة في المجتمع، وهناك نصوص واضحة في الدستور، إلا أن كثير من القوانين لم تترجم تلك الحقوق إلى نصوص قانونية تستطيع المرأة أن تطالب بتمكينها من تطبيق هذه النصوص وممارسة حقوقها بشفافية، تساهم من جانبها في بناء المجتمع وفي التنمية الشاملة فيه، والمشاركة في صنع القرار في المراكز العليا للسلطة.

3) إن الأحزاب السياسية تبين أنها مزدوجة التوجه والتكتيك السياسي، فهي تدعي في وثائقها إلى ضرورة مساهمة المرأة في الحياة السياسية والعامة، والمشاركة في الهيئات

المختلفة لسلطة الدولة وأجهزتها الحكومية، إلا أنه عند تطبيق ذلك وتحين فرصة صعود المرأة إلى تلك المراكز عن طريق الانتخابات، تبدأ الأحزاب بالتهرب من ترشيح النساء في الانتخابات البرلمانية والمحلية، بحجة الخوف من ضياع المقاعد في هاتين السلطتين (البرلمانية والمحلية)، بسبب ضعف شعبية المرأة، وعدم تصويت المواطنين لها، بل تسعى تلك الأحزاب إلى توجيه النساء إلى المشاركة بقوة في التصويت لمصلحة الرجال المرشحين من قبل هذه الأحزاب.

(4) إن نسبة النساء اللاتي ترشحن لخوض الانتخابات البرلمانية والمحلية، كان ضئيلاً بالمقارنة بعدد الرجال المرشحين فيها، وهذه النسبة لا تتناسب مع نسبة النساء المشاركات في التصويت في هذه الانتخابات، الأمر الذي يدل على أن ثمة فجوة بين النصوص القانونية التي لا تمنع المرأة من ممارسة حقوقها السياسية، وبين الخطاب السياسي للقيادات السياسية والحزبية التي لا تشجع النساء في ممارسة حق الترشيح، وبالمقابل تعمل على الاستفادة من صوتها كناخبة.

(5) إن نسبة مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار في سلطتي الدولة التنفيذية والتشريعية ما زالت ضعيفة، وفي اللجنة العليا للانتخابات منعدمة، الأمر الذي يدل على عدم وجود رغبة كبيرة من القيادة السياسية وقيادات الأحزاب في إشراك المرأة في هاتين السلطتين، إلا بشكل رمزي، واحتكار الرجال لتلك السلطة.

(6) هناك معوقات كثيرة تقف أمام مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامّة، تتمثل أبرزها في تفشي الأمية في المجتمع التي تؤثر على الوعي العام بأهمية دور المرأة في الحياة السياسية والعامّة، وأن المرأة حقيقة تشكل نصف المجتمع.

ثانياً: التوصيات:

بعد عرض النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، فإن هناك بعض التوصيات التي نرى ضرورة إيرادها في هذه الدراسة، منها:

(1) ضرورة تضمين القوانين الخاصة بالانتخابات العامة نصوصاً تضمن المشاركة الفعلية للنساء في الترشح إلى مقاعد البرلمان والمجالس المحلية، عن طريق تحديد نسبة معينة لها من المقاعد (30%) وفقاً لنظام الكوتا.

(2) ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة من قبل القيادة السياسية، التي تؤمن مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار في سلطتي الدولة التنفيذية والتشريعية، من خلال تخصيص نسبة معينة أو عدد معين فيها، ويتم ذلك عن طريق إجراء التعديلات التشريعية على القوانين الخاصة بذلك، لتحقيق هذا الهدف.

(3) مطالبة القيادة السياسية بتمكين المرأة من عضوية اللجنة العليا للانتخابات العامة (البرلمانية والمحلية والرئاسية)، وكذلك في جميع اللجان الإشرافية والأصلية في الانتخابات لما لذلك من أهمية في تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة، وتشجيعهم على الاستمرار في ذلك. ويتم ذلك عن طريق تعديل القانون رقم (13) لعام 2001م بشأن الانتخابات العامة لا سيما النص الخاص بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات وإشراك النساء في هذه اللجنة.

(4) توصي الدراسة الحكومة والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، بالعمل الجاد من أجل تغيير الثقافة السلبية السائدة تجاه المرأة، ويكون ذلك من خلال تغيير نظرة المجتمع إلى المرأة وهذا لن يأتي إلا بالعمل الجاد، ومحو أميته الثقافية، ورفع مستواه الثقافي والاجتماعي، وتحسين صورة المرأة في مناهج التعليم، مع إبراز مكانة المرأة في المجتمع والقيادات النسائية في تاريخ اليمن في البرامج والكتب المدرسية.

(5) توصي الدراسة الأحزاب السياسية بعدم الازدواجية بين خطابها السياسي ووثائقها وبين الممارسة الواقعية، التي تتمثل في التظاهر بتشجيع المرأة على الانخراط في الحياة السياسية والمشاركة الفعالة في الانتخابات العامة، في الوقت الذي تقلص نسبة المرشحات في هذه الانتخابات، وحتى تقليص عدد النساء في الهيئات القيادية لهذه الأحزاب. وعليها أن تنتخب للمرأة في المناصب القيادية فيها من الأعلى إلى الأدنى، وأن تضع لها برنامج علمي للنزول إلى أوساط النساء والتأثير عليهن ثقافياً وسياسياً واجتماعياً.

قائمة المراجع

- 1) حورية مشهور، حقوق المرأة السياسية بين النص القانوني والتطبيق، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر حقوق المرأة في العالم العربي، المنعقد في صنعاء، 3-5 ديسمبر 2005م.
- 2) أ. رضية شمشير، أ.د. اسمهان العلس، أ.د. حسين باسلامة، التجربة السياسية للمرأة اليمنية في الانتخابات المحلية، 2006م من منظور النوع الاجتماعي، الطبعة الأولى، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، 2009م.
- 3) د. عبد الباقي شمسان، الاشتغال السياسي في قضاء المجتمع اليمني... مدخل إشكالي، ورقة قدمت إلى الملتقى الديمقراطي الأول، النساء والأحزاب السياسية، 5 أغسطس 2004م، صنعاء، الطبعة الأولى، منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان، 2005م.
- 4) أ.د. نادية سلام، أ.د. عبد الحكيم محسن عطروش، أستاذ مشارك، د. أطاف إبراهيم رمضان، نظام الكوتا النسائية وإمكانية تطبيقه في الجمهورية اليمنية؛ مركز المرأة للبحوث والتدريب، جامعة عدن، 2013م.

التقارير:

- 1) التقرير السنوي عن مستوى تنفيذ اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة، اللجنة الوطنية للمرأة، صنعاء، 2003م.
- 2) المؤتمر الوطني الثاني للمرأة، المرأة شريك أساسي في التنمية، اللجنة الوطنية للمرأة، صنعاء. www.yemen-women.org.yelcon/cota.htm
- 3) تقييم وضع المرأة اليمنية في ضوء منهاج بيجن، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم)، المكتب الإقليمي للدول العربية، الطبعة الأولى، عمان، 2003م.

القوانين:

- 1) دستور الجمهورية اليمني، 2001م.
- 2) قانون الانتخابات العامة رقم (41) لسنة 1992م.
- 3) القانون رقم (27) لسنة (1996م) بشأن الانتخابات العامة.
- 4) القانون رقم (4) لسنة (2000م) بشأن السلطة المحلية.
- 5) القانون رقم (13) لسنة (2001م) بشأن الانتخابات العامة.